E&E
Equity and
Empowerment

العنف ضد النساء في شمال غرب سورية وعلاقته بمحدودية مشاركتهن السياسية

دراسة بحثية معمقة

إنتاج البحث: شباط / 2022
إطلاق البحث: آذار / 2022

إعداد منظمة عدل وتمكين
مركز شأن لدراسات و أبحاث النساء

الباحث الرئيسي: أ. صفوان قسام

الباحثات الميدانيّات:
- فلك نجار
- ياسمين الحمود
- لينا محمد
- نورهان سرماني
- عتبة عز الدين
- راما صليبي
- هلا عز الدين

التدقيق الجندري للبحث: ولاء علوش
تصميم البحث: زيد هدلة

«كافة الحقوق محفوظة» لاستخدام ما ورد بالدراسة لأهداف علمية أو للاقتباس، يرجى أخذ موافقة المنظمة المنتجة، وإن هذا البحث هو الإنتاج الأول للباحثات المشاركات،ولذلك تم تنقيحه دون التدخل بصلبه المعرفي.

فهرس المحتويات

شكر وإهداء 1

فهرس المحتويات 2

الخلفية والمبررات: 3

الإطار المنهجي: 4

1 - المشكلة والأهداف: 4

2 - المجالات والمنهجية: 5

المفاهيم: 6

1- المفاهيم العامة: 6

2- المفاهيم الإجرائية: 8

3- الدراسات السابقة: 8

الإطار النظري: 10

1 - العنف ضد النساء في سورية: 10

2 - مشاركة النساء سياسياً في سورية: 11

3- محدودية المشاركة السياسية للنساء في سورية: 13

الإطار التنفيذي: 14

1- تصميم الأدوات وإجراءات سحب العينة وجمع البيانات: 14

2 - النتائج: 15

أ- مضمون المقابلات الفردية: 15

ب- مضمون جلسة النقاش المركزة: 19

ت- مضمون الاستجوابات: 21

التوصيات: 23

مُلحقات البحث 25

المراجع 29

الخلفية والمبررات:

احتلت سورية قبل أحداث الربيع العربي، ترتيباً فوق المتوسط في المشاركة السياسية للنساء عربياً[1]، وهو ترتيب ضعيف عالمياً؛ وغابت المشاركة السياسية للنساء السوريات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، وفقاً للتقرير الذي أصدرته منظمة الإسكوا عام 2013 [2]، ويبدو أن السبب كان هو نوع التقرير الذي استهدف القوانين المعنية لدى الأنظمة العربية القائمة وقتها. وغاب أيضاً ذكر أي نشاط أو مشاركة سياسية للنساء السوريات عن العدد 70 من سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية الصادر عام 2014 [3]. وفي تقرير نشرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتاريخ 2015 بعنوان" القيادة والمشاركة السياسية" غاب عنوان مشاركة النساء السوريات عن برامج التنمية السياسية لديها[4] ، وفي نفس الوقت أظهرت دراسة قامت بها الدكتورة لمى قنوت عام 2016 [5] أن هناك حركة مقصودة في وجه مشاركة النساء السوريات سياسياً خلال الحراك السوري، وتيارات تعمل على منعهن من أخذ مقعدهن ضمن الحراكات المدنية والسياسية، بل وتنميطهن وفق أطر أبوية. أعقبتها دراسة لمنظمة IMPACT عام 2019 [6] تحدثت عما وراء التوازن الجندري في منظمات المجتمع المدني السورية، وتبين أن هناك عوامل داخلية تتعلق بالمحيط الاجتماعي والمنظمات المدنية، وعوامل خارجية تتعلق بالتمويل والمانحين والخطابات غير الملائمة للسياق السوري، وكلها تعيق انخراط النساء السوريات في العمل السياسي، أما في دراسة الناشطة النسوية عليا أحمد التي قامت بها في شمال غرب سورية عام 2021 [7]، فقد تبين أن هناك الكثير من العقبات التي تعمل على الحد من المشاركة السياسية للنساء السوريات، وأهمها العادات والتقاليد.

بعد هذا الاستعراض لتطور المشاركة السياسية للنساء السوريات ، وتسليط الضوء على العوامل المعيقة لهذه المشاركة، نصل إلى أهمية البحث التي تبرز ضمن هذا التطور للمشاركة السياسية من خلال دراسة علاقة العنف بمحدودية هذه المشاركة، والتي قد تفضي إلى تكوين صورة لدى صانعي/ات القرار والجهات الفاعلة والضاغطة للتنبه إلى وجود علاقة قد تكون جدلية بين العنف والمشاركة السياسية، فالنساء اللواتي لديهن مشاركة سياسية غالباً ما سيتعرضن للعنف نتيجة هذه المشاركة، وهو ما قد يمنعهن من المشاركة لاحقاً أيضاً، والعنف الممارس منذ

[1] د. إيمان بيبرس، وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض وتنمية المرأة، http://www.parliament.gov.sy/ ، القاهرة مصر، د.ت.ن.

[2] الإسكوا، مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات واقتراحات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، E/ESCWA/ECW/2013/1 ، الأمم المتحدة، نيويورك، 22 كانون الثاني 2013.

[3] مركز دراسات الوحدة العربية، المرأة العربية: من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 70 ، الحمراء، بيروت، كانون الثاني، 2014.

[4] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، القيادة والمشاركة السياسية، https://arabstates.unwomen.org/، د.ت.ن

[5] د. لمى قنوت، المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش، اللوبي النسوي السوري، كانون الأول، 2016.

[6] د. نور أبو عصب، وزميلتها، ديناميات الجندر في المجتمع المدني السوري، IMPACT، برلين، آذار، 2019.

[7] عليا أحمد، المعوقات التي تواجه النساء السوريات في المشاركة السياسية في ريف حلب الشمالي والشرقي، CCSD ، 2021.

البداية على النساء قد يكون هو عامل مانع للمشاركة أساساً، وربما كان العنف حافزاً ودافعاً للنساء كي ينطلقن في المشاركة السياسية مناديات بحقوقهن لرفع هذا الحيف عنهن.

الإطار المنهجي:

1 - المشكلة والأهداف:

كثيراً ما نقرأ في الأبحاث التي تُعنى بشؤون المرأة حول تعرضها للعنف وحرمانها من حقوقها، ومكانتها الاجتماعية الأدنى من الرجل، وممارسة شتى صنوف الاضطهاد والإساءة عليها، ومن بين هذه الحقوق التي تُحرم منها غصباً أو تُحْجِمُ عنها "طوعاً[8]"، هي حقها في المشاركة السياسية، ويكون ذلك عموماً إما لغياب القوانين العادلة والسياسات الضامنة لحقوق النساء في المشاركة السياسة، أو نتيجة الظروف العامة والثقافية التي تحد من هذه المشاركة، والتي قد يكون منها العنف الممارس عليهن.

وهنا تظهر لنا نقطة مفصلية تبدو على شكل استفسار يحتاج للتوضيح، فمشاركة المرأة السياسية قد تولد عنفاً عليها نتيجة هذه المشاركة! وفي ذات الوقت قد يكون العنف الممارس عليها عموماً هو ما يمنعها من المشاركة السياسية! وربما يكون العنف الممارس عليها هو دافع لتشارك سياسياً حتى تتصدى لهذا العنف! أو حافزاً لتزيد من مشاركتها السياسية التي بدأتها، وهنا نصل إلى السؤال الإشكالي الرئيس للبحث:

هل هناك علاقة بين العنف ضد النساء السوريات ومحدودية مشاركتهن السياسية في شمال غرب سورية؟

وهو ما يسوقنا لطرح عدد من الأسئلة ذات الصلة للإجابة عن هذا السؤال:

1- ما هو واقع المشاركة السياسية للنساء السوريات في شمال غرب سورية؟
2- ما هو واقع العنف الذي تتعرض له النساء السوريات في شمال غرب سورية؟
3- هل يلعب العنف مسبقاً دوراً في الحد من المشاركة السياسية للنساء السوريات؟ أم أن العنف مُورِسَ عليهن نتيجة مشاركتهن السياسية؟
4- هل كان هذا العنف حافزاً أو دافعاً للنساء لزيادة رغبتهن في المشاركة السياسية؟ أم أنه لم يكن ذي أثر عليهن؟
5- ما هي حدود المشاركة السياسية للنساء السوريات في شمال غرب سورية؟ وما هي العقبات أمام مشاركتهن؟

[8] قد يكون الاحجام الطوعي عن المشاركة السياسية ناتج عن ظروف اجتماعية وغياب للوعي بهذا الحق وما يترتب عنه، وبالتالي يكون الاحجام الطوعي هو عَرَضٌ لمشكلة تتعلق بالمجتمع والثقافة والوعي نفسه، يأخذ صورة الابتعاد عن الشأن العام ومنها المشاركة السياسية.

ويتحكم في التحقق من هذه الأسئلة التعاريف الاجرائية لكل من مفاهيم: العنف ضد النساء - المشاركة السياسية - محدودية المشاركة السياسية، لذا تم الاقتصار على هذه الأسئلة. حيث إن مفهوم العنف ضد النساء قد يأخذ أشكالاً واسعة ابتداءً من الإهمال أو العنف النفسي وانتهاءً بالقتل أو العنف الجسدي. وكذلك يأخذ مفهوم المشاركة السياسية أشكالاً واسعة تنطلق من الرغبة بالمشاركة و تنتهي بالترشح لمنصب رئيسة الجمهورية مثلاً، كما يأخذ مفهوم محدودية المشاركة السياسية أشكالاً عدة ابتداءً من القيود الاجتماعية والنفسية وانتهاءً بالقوانين والأوضاع الأمنية والسياسات التي تحدد سقف هذه المشاركة. لذا، كان من المهم التنويه إلى أن إبقاء التعريف الاجرائي مفتوحاً والاقتصار على تلقي الإجابات من المبحوثات بشكل مفتوح ضرورياً، لأن إغلاق وتحديد هذه المفاهيم قد يضر بالبحث ولا ينقل الصورة بشكل واضح.

ومنه يهدف البحث إلى محاول الكشف عن وجود علاقة بين العنف الو اقع على النساء وبين محدودية مشاركتهن السياسية في شمال غرب سورية، حيث سيحاول إبرازو اقع العنف الممارس عليهن، وو اقع مشاركتهن السياسية، والكشف عن أية احتمالية لوجود علاقة بين هذين الطرفين، و حدود مشاركتهن سياسياً.

2 - المجالات والمنهجية:

يستهدف البحث منطقة سيطرة المعارضة السورية المسلحة في شمال غرب سورية، وتحديداً "إدلب وريفها"، ويستهدف مجموعة من الناشطات السياسيات،والنسويات العاملات في هذه المناطق والمشاركات سياسياً "سابقاً أو حالياً أو لديهن الرغبة لكن الظروف تمنعهن من ذلك"، حيث تم تنفيذ هذا البحث في شهر شباط من عام 2022، بينما سيتناول البحث مرحلة الحراك السوري في محافظة إدلب منذ مطلع عام 2011.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج ملائم لهذا النوع من الدراسات الوصفية، وستكون الطريقة هي طريقة المسح الاجتماعي للناشطات اللواتي لديهن نشاط سياسي في محافظة إدلب، والناشطات/ين اللاتي/الذين كنّ/نوا يُقِمّنَ/مون في محافظة إدلب ولكنهن/م استقرين/وا في تركيا، وذلك من خلال رابط استطلاع أولي إلكتروني يتم نشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى الحالات المناسبة والتي تبدي استعداداً لمشاركتنا مع ضمان السرية والخصوصية، بينما تكون الأداة هي المقابلة المعمقة مع الناشطات ،والمجموعات البؤرية للناشطات/ين في الداخل، واستجواب مكتوب لعدد من النشاطات/ين في تركيا. أما العينة فستكون مركبة: معيارية - متاحة. ولضيق الوقت وبعض الاعتبارات الخاصة بالبحث وحساسيته، سيتم تنفيذ 14 مقابلة وجلسة نقاش مركزة في محافظة إدلب، وعدد من الاستجوابات لخبيرات/راء؛ وبناء عليها سيتم استخراج النتائج وتحليلها.

المفاهيم:

1- المفاهيم العامة:

- **العنف ضد النساء:** يعرف العنف ضد النساء حسب الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه: "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي ممن الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". وتفسر الجمعية العامة العنف ضد النساء بأنه يشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ما يلي:

أ- العنف البدني والجنس والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث، والعنف المتصل بالمهر، واغتصاب الزوجة، وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال.

ب- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة الجنسية والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء.

ت- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع[9].

- **مشاركة النساء سياسياً:** لا يوجد اتفاق على تعريف واحد للمشاركة السياسية، لأسباب تتعلق بنسبية المصطلح تبعاً للمحيط والمتغيرات السياسية والتنظيمية، والثقافية، والاجتماعية والنفسية. فيعالج البرفسور كولفيرني محمد هذا المصطلح، باعتباره مجموعة أنشطة إرادية، تسمح للمواطنين/ات بالتأثير في النظام السياسي، عبر الانتخابات والتأثير بالقرار السياسي، وحتى احترام بعض الإكراهات الناتجة عن السلطة، من خلال مأسسة المشاركة السياسية، في الجو الديمقراطي، مع ضمان المواطنة دون تمييز. وهي تختلف من المواطن/ة المتعاطف/ة إلى المناضل/ة إلى المحترف/ة. وتتدرج من التسجيل في اللوائح الانتخابية والنقاش والتصويت إلى الانخراط في بنى تهتم بالشأن العام كالنقابات والأحزاب والجمعيات والمشاركة في المظاهرات والاحتجاجات والاضرابات[10]. وتشمل المشاركة السياسية حسب منظمة الصحة العالمية مجموعة واسعة من الأنشطة ت/يعبر الناس من خلالها عن آرائهم/ن بخصوص العالم وكيف يُحكم، وت/يحاولون المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم/ن وتشكيلها، وتتراوح هذه الأنشطة من تطوير التفكير حول الإعاقة أو غيرها من القضايا الاجتماعية على مستوى الفرد أو الأسرة، والانضمام إلى منظمات الأشخاص ذوي /ذوات الإعاقة

---

[9] الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، قرار 104/48 ، https://www.ohchr.org/ ، 20 كانون الأول 1993.

[10] أ.د. كولفرني محمد، المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية، مركز دراسات الوحدة العربية، المرأة العربية: من العنف والتميز إلى المشاركة السياسية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 70 ، الحمراء، بيروت، كانون الثاني، 2014 ، ص - ص 118 - 120 .

أو المجموعات والمنظمات الأخرى، والقيام بحملات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني، إلى عملية السياسة الرسمية، مثل التصويت أو الانضمام إلى حزب سياسي أو الترشح للانتخابات[11]. وفي دراسة مصرية جرى اعتماد التعريف التالي: "المشاركة في صنع القرار السياسي والإداري والتحكم في الموارد على كافة المستويات، وهي سلوك مباشر أو غير مباشر يلعب بمقتضاه الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه/ا بهدف التأثير في عملية صنع القرار، وهي من آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه، وهي أساس الديمقراطية وتعبير عن سيادة الشعب، وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبمشاركة المواطنين والمواطنات في إنجازه، وهي تعبير عن المواطنة ويجب أن تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء وللرجال على قدم المساواة وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق".[12] وحسب أطروحة معدة لنيل درجة الماجستير في جامعة سلجوق التركية شُرحت المشاركة السياسية بأنها: "شكل من أشكال التأثير على القرارات الصادرة، ومن يحاول التأثير على القرارات الصادرة يكون قد أظهر سلوكاً سياسياً، وأي إجراء يقوم به الناس لجعل أصواتهم/ن مسموعة من قبل صانعي/ات القرار ويؤثر على القرارات المتخذة، يمكن اعتباره مشاركة سياسية، لأن الغرض من الإجراءات السياسية هو التأثير على صناع القرار السياسي، وكل خطوة يتم اتخاذها في هذا الاتجاه هي مشاركة سياسية"[13]. وتصل عليا أحمد في دراستها إلى اشتقاق تعريف خاص بها: "هي انخراط الجماهير من رجال ونساء في ممارسة الحقوق السياسية، ابتداءً من التصويت إلى الانتخابات، والإدلاء بالرأي، والانتماء للأحزاب واللوبيات ومجموعات الضغط، أو أي عمل سياسي منظَّم ومعترف به من أجل المشاركة المباشرة، أو غير المباشرة، باختيار الحكام وصياغة السياسة العامة للدولة" [14].

لكن هناك جانبٌ نفسيٌ وآخر يتعلق بالخروج عن النظام والقوانين كالمظاهرات تعتبر حسب بعض الآراء مشاركة سياسية، حيث تشير بعض التعاريف إلى اعتبار مفهوم المشاركة السياسية نوعاً من السلوك والأفعال والأنشطة الفردية للتأثير على الذين/اللواتي سيصلون/لن إلى مناصب القرار السياسي أو من تشغلن/يشغلون هذه المناصب، وتشير مجموعة أخرى إلى اعتبارها ليست فقط سلوكاً بل حتى الاتجاهات النفسية والأفكار غير المعلن عنها، وهي تتدرج من الفضول البسيط إلى العمل المكثف[15].

---

[11] Khasnabis C, Heinicke Motsch K, Achu K, et al., editors, Community-Based Rehabilitation: CBR Guidelines, https://www.ncbi.nlm.nih.gov/ ,Geneva: World Health Organization; 2010.

[12] هاجر جمال وآخرون، أثر البُعد الثقافي علي المشاركة السياسية للمرأة: دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، المركز العربي للبحوث والدراسات، http://www.acrseg.org/، 2014 - 2019.

[13] Büyüktosunoğlu, T. "Selçuk ve Dicle Üniversitesi Öğrencilerinin Siyasal Katılma Davranışları Üzerine Uygulamalı Bir Çalışma". Yüksek Lisans Tezi. Selçuk Üniversitesi, Konya, 2013, p 21.

[14] عليا أحمد، 2021، مرجع سابق، ص - ص 10 - 11 .

[15] Dr. Selçuk AKINCI, SİYASAL KATILIM DÜZEYLERİ ÜZERİNE BİR İNCELEME, Karadeniz Teknik Üniversitesi, SOSYAL BİLİMLER DERGİSİ , SAYI 7, selcuk.akinci@ktu.edu.tr , TRABZON , BAHAR, 2014, S - s 36 - 39.

وبعد استعراض العديد من التعاريف يميل البحث إلى اعتماد تعريف "صموئيل هنتنجتون: " المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون والمواطنات العاديون/ات بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعياً، فعالا أم غير فعالاً". ويضيف إليه "مايرون واينر": "أي فعلٍ طوعي ناجحٍ كان أم فاشل، منظمٍ أم غير منظم، عرضيٍ أم متواصل، مستخدمٍ وسائل شرعيةً أم غير شرعية، القصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة، واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي محلياً كان أم وطنياً"[16]. مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعريف ورد غير مجندر.

ومنه يصل البحث إلى تحديد مفهوم خاص **بالمشاركة السياسية للنساء** وهو:

"نشاط طوعي تقوم به النساء عموماً، بقصد التأثير في عملية صنع القرارات الحكومية، وسنّ السياسات، وإدارة الشؤون العامة، واختيار القادة السياسيين أو الإداريين أو الحكوميين سواء كانوا نساء أو رجال، أو الترشح لمناصبهم/ن أو شغلها فعلياً، محلياً أو وطنياً، بشكل فردي أو جماعي، منظم أو عفوي، متقطع أو متواصل، سلمي أو عنفي، شرعي أو غير شرعي، فعّال أو غير فعّال، ناجح أو فاشل".

2- المفاهيم الإجرائية:

- **العنف ضد النساء:** هو أي شكل من أشكال العنف الذي يمكن أن تتعرض أو تعرضت أو ستتعرض له النساء نتيجة مشاركتهن أو لأنهن يشاركن أو سيشاركن في السياسة.
- **مشاركة النساء سياسياً:** هو أي شكل من أشكال المشاركة السياسية الذي يمكن أن تقوم أو قامت أو ستقوم به النساء السوريات في شمال غرب سورية.
- **محدودية المشاركة السياسية:** هو أي شكل من أشكال المعوقات أو القيود أو الحدود التي تمنع أو منعت أو ستمنع النساء من المشاركة السياسية في شمال غرب سورية.

3- الدراسات السابقة:

أ- دراسة وضحة العثمان، "دور المرأة السياسي في الربيع العربي (سوريا وتونس نموذجاً)"، تاريخ 2018/12/28:[17]

إن الموضوع الذي تناولته الدراسة يعتبر عموماً واسعاً ولم يكن مختصاً بالعنف نحو النساء خلال الحراك السياسي، لكنه يسلط الضوء على المشاركة السياسية للنساء في الربيع العربي عموماً، بينما تحاول الدراسة الحالية

[16] أ.د. حسين علوان البيج، المشاركة السياسية: الأهمية - الأنماط - الأبعاد، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، 2020، ص 5.

[17] وضحة العثمان، دور المرأة السياسي في الربيع العربي (سوريا وتونس نموذجاً)، تجمع سوريات من أجل الديموقراطية، https://cswdsy.org/ ، مأخوذ عن مركز مينا للدراسات والأبحاث، https://mena-studies.org/، 28 كانون أول 2018.

إظهار العلاقة بين العنف والمشاركة السياسية للنساء في شمال غرب سورية. هدفت إلى إظهار دور كل من النساء السوريات والتونسيات في ثورات الربيع العربي، والإجابة عن التساؤل التالي:

إلى أي مدى أثّرت النساء العربيات في مسيرة الربيع العربي و انتفاضاته؟ ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن النساء في سورية تحديداً لم تكن على مستوى جيد في المشاركة السياسية بسبب النظام الحاكم قبل الحراك السوري، لكنها لم تكن هامشية خلال الحراك السوري وقد تعرضن للعنف مثلهن مثل الرجل.

ب- دراسة د. لمى قنوت؛ "**المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش**"، تاريخ كانون الأول، 2016:[18]

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على كواليس النخب السياسية التي ترسم السياسات وتستبعد النساء من الدوائر المغلقة لصنع القرار، وإزاحة الستار عن عمق العقلية التمييزية تجاه النساء واتجاه مشاركتهن السياسية لدى بعض النخب السياسية التي تصدرت المشهد السياسي، والوصول إلى نتائج وتوصيات لتصحيح الخلل الناتج عن ضعف المشاركة السياسية للنساء. ومن بين النتائج التي وصلت إليها الدراسة إظهار المحاصصات الطائفية والحزبية والفئوية والمناطقية التي تجري قبل الانتخابات وفي الكواليس، والتزاحم على السلطة وفقدان القرار الوطني من خلال إبعاد الكفاءات بشكل عام والنساء بشكل خاص، وكيف حصرت النخب السياسية التي تصدرت المشهد رؤيتها بمفهوم عام خاطئ مفاده، أن تفكيك الاستبداد السياسي فقط كمعطل عام لطاقات المجتمع سيؤدي بالضرورة إلى حصول النساء على كل حقوقهن أوتوماتيكياً، وأدى تحالف بعض القوى السياسية التي تصدرت المشهد، مع الاستبداد الديني السياسي إلى أثر مدمر قوض دور النساء في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ سورية، كما حصل في تغييب النساء عن المجالس المحلية، الأمر الذي لم تكترث له المعارضة وتجاهلته تماماً الدول المانحة التي تدعم هذه المجالس.

تعتبر هذه الدراسة من المصادر الأساسية التي استقت منها الدراسة الحالية بعض معلوماتها، وحتى أنها من المصادر التي وثقت بشكل لصيق للواقع مسار الثورة وتطوراتها من خلال إظهار دور النساء السوريات وما تعرضن له في كل مرحلة من مراحل الثورة، وكيف تأثرت بالعامل الخارجي والإيديولوجي الذي غير في مسارات الثورة ومن بين المسارات التي غير في أدوارها سلباً كان دور النساء. وقد أضاءت على موضوع العنف عموماً في منطقة شمال غرب سورية وعلاقته بالثورة والعمل السياسي، والفارق أن الدراسة الحالية تحاول العمل في هذا الموضوع بشكل حصري من خلال التواصل مع الناشطات والوقوف على المشاركة السياسية الفعلية على الأرض.

[18] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق.

ت- دراسة عليا أحمد، "المعوقات التي تواجه النساء السوريات في المشاركة السياسية في ريف حلب الشمالي والشرقي"، تاريخ 2021:[19]

هدفت إلى التعُّرف على أهم المعوقات الاقتصادية والقانونية التي تحد من المشاركة السياسية للنساء السوريات في ريفي حلب الشمالي والشرقي، وتوصلت إلى أن العادات والتقاليد، الفقر، النزوح والحرب، ضعف تغطية تكاليف مشاركة النساء السياسية، عدم الاستقلال المادي للنساء، عدم وجود قوانين استثمارية تشجع النساء على الانخراط بالأعمال الاقتصادية، قلة فرص العمل، ضعف الاطلاع على القوانين الخاصة بالمشاركة السياسية، عدم تطبيق نظام "الكوتا"، ضعف وتشتت الأطراف التي تطالب بجندرة الدستور لعدم وجود نساء عند صياغته، هي من أهم المعوقات التي تقف أمام المشاركة السياسية للنساء في ريفي حلب الشمالي والشرقي.

من الملاحظ في هذه الدراسة أنها استهدفت ريف حلب على خلاف الدراسة الحالية، لكن يؤخذ عليها أنه لم تضبط الأسئلة بما يتو افق مع العينة، لأن أسئلة الاستمارة تحتاج إلى خبراء بينما كانت العينة عشو ائية وهي صغيرة نسبية لا يمكن الاعتماد على نتائجها، عدى عن المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة وهي ضعيفة الثقة في بعضها وتفتقر إلى التوثيق الدقيق، و أيضاً أخذت حرفياً دون تعديل في الكثير منها.

الإطار النظري:

1 - العنف ضد النساء في سورية:

تعاني النساء عموماً من تعرضهن للعنف الجنسي والاقتصادي والنفسي والبدني والقانوني والاجتماعي والسياسي، وهو عنف مرتبط بشكل وثيق بثقافات المجتمعية الأبوية، و منها على سبيل المثال حالات الجرائم والعنف المرتبطة بالزواج، والقتل بدافع الشرف، والعنف الأسري، وتزويج الأطفال والتزويج القسري وتشويه الأعضاء الجنسية للإناث، والتعقيم القسري، والإكراه على الإجهاض، والتحرش الجنسي، والاغتصاب بما في ذلك الاغتصاب الزوجي[20].

إضافة إلى هذا العنف الاجتماعي/الأبوي نجد أن العنف الذي تتعرض له النساء السوريات يبدأ من القانون، كما هو في قانون الأحوال الشخصية، والعقوبات، ومنح الجنسية لأزاوجهن وأطفالهن، وتحفظات الحكومة السورية على اتفاقية "سيداو"، وبعض مواد وفقرات دستور عام 2012، ومنع الشعب عن السياسة أو ممارستها والمطالبة بالتغيير، واستخدام العنف الجنسي كوسيلة للسيطرة والتحكم[21]. ومنذ آذار 2011 وحتى 25 تشرين الثاني 2021

[19] عليا أحمد، 2021، مرجع سابق.

[20] منظمة حقوق الإنسان، العنف ضد المرأة، WHO: سلسلة نشرات إعلامية حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، WWW.OHCHR.ORG.

[21] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق، ص - ص 122 - 136.

أظهرت التوثيقات الصادرة بخصوص الانتهاكات بحق الإناث في سورية، أنَّ ما لا يقل عن 28618 أنثى قد قتلن؛ 93 منهن بسبب التعذيب، على يد كل من النظام السوري و تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وقوات سورية الديمقراطية (قسد) وبقية الأطراف، كما أن10628 أنثى لا يزلن قيد الاعتقال/الاحتجاز، إضافة إلى 11523 حادثة عنف جنسي استهدفت الإناث، لدى كل أطراف الصراع. ولا تراعي هذه الجهات في احتجازها اعتبارات طبيعتهن واحتياجاتهن، وتخضعهن لظروف اعتقال وأساليب تعذيب تطبق ذاتها على الرجال بالإضافة إلى حالات الاغتصاب والتحرش، أو اعتقال أطفالهن إن كانوا بصحبتهن، أو اعتقالهن وهنَّ حوامل[22]، ويتم استخدام العنف الجنسي ضدَّ النساء، كأداة تعذيب، أو كنوع من العقوبة، ولإشاعة الخوف والإهانة بين المعتقلات والمعتقلين، والعديد من الحالات كانت على خلفية طائفية أو انتقامية أو عرقية أو لابتزاز جنسي مقابل الخدمات الأساسية، ولا توجَّه إليهن تهمة محددة ولا يخضعن لمحاكمة إلا بعد مرور زمن طويل على احتجازهن، الذي قد يستمر أشهراً عدة وحتى لسنوات، بالإضافة للتجنيد الإجباري للإناث كما فعلت قوات سورية الديمقراطية (قسد)[23] ، والاعتداء على الناشطات والعاملات في المجتمع المدني [24].

2 - مشاركة النساء سياسياً في سورية:

تحدد المشاركة السياسية نمط العلاقات السياسية في الدولة، ومدى اقترابها من الديمقراطية والمواطنة[25]، فيمكن أن تكون على شكل ممارسة الموطن/ة لحقه/ا في التصويت أو توليه/ا للوظائف العامة والمشاركة في عملية اتخاذ القرار أو الترشح لمنصب سياسي أو إداري مهم والانضمام إلى جماعات المصلحة أو منظمات المجتمع المدني والترشح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية والمشاركة في الاجتماعات السياسية العامة[26]. وهي تبدأ على الصعيد الشخصي من الاهتمام بالشأن العام أو السياسي، ثم تتطور إلى الانخراط السياسي، وتتحول إلى القيام بنشاط سياسي، وتنضج عند ظهور الوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاط السياسي وكل أشكال العمل والنضال السياسي[27] [28] [29]. ويمكن تمييز نوعين منها: المشاركة السياسية الرسمية، التي تتم من خلال أجهزة

[22] تم توثيق 152 حادثة اعتقال لأطفال كانوا بصحبة أمهاتهن، و 89 حادثة ولادة داخل مراكز الاحتجاز، جميعهم عانوا من نقص الرعاية الصحية وتأمين احتياجاتهم ما تسبَّب في وفاة 7 أطفال منهم.

[23] تم توثيق 136 حالة تجنيد قسري لإناث، منهن 56 حالة تجنيد قاصرات.

[24] فريق التحرير، "اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة".. "الشبكة السورية" تصدر التقرير السنوي العاشر للانتهاكات بحق الإناث لسوريا، شبكة شام، http://www.shaam.org/، 25 تشرين أول 2021.

[25] ايمان بيبرس، د.ت.ن، مرجع سابق، ص 4.

[26] محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/، 21 آب 2016.

[27] وضحة عثمان، 28 كانون أول 2018، مرجع سابق.

[28] ايمان بيبرس، د.ت.ن، مرجع سابق، ص 5.

[29] عليا أحمد، 2021، مرجع سابق، ص 16.

السلطة ومراكز صنع القرار السياسي ومؤسسات الحكم، والمشاركة السياسية غير الرسمية، وهي المشاركة في العملية السياسية من خلال التنظيمات الحزبية وجماعات الضغط والمصالح[30].

ويمكن تدريج مشاركة النساء سياسياً من الأدنى إلى الأعلى على النحو التالي: الاهتمام، التصويت، المشاركة في النقاشات السياسية العامة، مناصرة منّظمة شبه سياسية، مناصرة منظمة سياسية، المشاركة في الاجتماعات العامة والمظاهرات، العضوية النشطة في المنظمات شبه السياسية، العضوية النشطة في المنظمات السياسية، محاولة الحصول على منصب سياسي أو إداري، تقُّلد منصب سياسي أو إداري[31].

بالعودة إلى الوضع في سورية، منذ ظهور الاتحاد العام النسائي عام 1967، حُوّلَ إلى أداة سلطوية تتبع للنظام، وكانت مشاركات النساء في المناصب السياسية السورية في عهد الأسدين الأب والابن خجولة عموماً، وفي عام 1976 عُينت أول امرأة في الحكومة كوزيرة للثقافة[32]. وعام 2006 عينت أول امرأة كنائبةٍ للرئيس، وفي حكومة عام 2011 المؤلفة من 33 عضواً عُينت 3 نساء كنائبات للرئيس ووزيرة دولة لشؤون البيئة ووزيرة السياحة، ولا يوجد حد أدنى قانونياً لتمثيل النساء في مجلس الشعب، وتصل نسبة تمثيل النساء في البرلمان إلى حوالي 12.4% عموماً[33].

خلال الحراك في سوريا شاركت النساء وتعددت أدوارهن، فقدن المظاهرات وحدهن أو بمشاركة الرجال، وخرجن في مظاهرات نسائية فقط، وشاركن في التنسيقيات، ولعبن أدواراً هامة في لجان التنسيق منذ التأسيس، كما قمن بتنفيذ العديد النشاطات حتى الخطرة منها وشاركن في اتخاذ القرارات ورسم المسار وصياغة الخطاب السياسي، ومأسسة العمل، وتقديم لون ثوري واضح[34]؛ كما أن وصولهن إلى مراكز صناعة القرار تفاوت من مكان إلى آخر، ثم ما لبث أن تم تحجيمهن وتحديد عملهن ضمن الأدوار النمطية، حتى بلغت نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية 2% فقط[35]؛ وغاب تمثيلهن في الكثير من المجالس كلياً. ثم مع اشتداد وتيرة الصراع بدأ غيابهن بالتدريج[36]، كما أن دور وجهد وأداء القوى السياسية لم ينجح في استقطاب الناشطات، اللواتي حولن نشاطاتهن إلى مجالات أخرى وجدنها أكثر جدوى[37]. كما أن هذه القوى السياسية أهملت تمثيل النساء ضمن إطار وطني جامع بعيداً عن

[30] ايمان بيبرس، د.ت.ن، مرجع سابق، ص 10.

[31] سحر حويجة، أهمية المشاركة السياسية للمرأة، شبكة المرأة السورية، https://swnsyria.org/ ، 4 آب 2015.

[32] وضحة عثمان، 28 كانون أول 2018، مرجع سابق، مأخوذ عن: رستم محمود، حقوق النساء في سوريا قبل وأثناء الثورة: الخطاب والواقع، لاهاي، مؤسسة التعاون الإنساني، 2014، ص13.

[33] وضحة عثمان، 28 كانون أول 2018، مرجع سابق، مأخوذ عن: الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تستعرض دور المرأة بعد الربيع العربي في تقرير ناقش نشاطها في الثورات العربية وتمثيلها الحكومي والبرلماني (1 من 2) باريس – الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة الوسط العدد 3486 – 23 مارس/ آذار 2012.

[34] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق، ص - ص 32 - 38.

[35] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق، ص 41.

[36] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق، ص 43.

[37] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق، ص 52.

التحزبات[38]، وحتى أن النخب السياسية التي تصدرت المشهد رأت أن تفكيك الاستبداد السياسي سيؤدي بالضرورة إلى حصول النساء على كل حقوقهن تلقائياً، وبعض تلك القوى، تحالفت مع الاستبداد الديني الذي فرضته القوى الأصولية المتحكمة عسكرياً وسياسياً في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، وأفضى ذلك إلى أثر مدمر يقوض دور النساء في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ سورية[39].

وفي محافظة إدلب مدينةً و ريفاً نالت النساء ما نالته الأخريات في باقي المناطق السورية، حيث بدأ تَغَيِّيب النساء عن المجالس المحلية بشكل تدريجي، ففي تشرين الأول عام 2012 وصلت نسبة النساء في مجلس مدينة إدلب مثلاً إلى 25% (5 نساء من أصل 20 عضو /عضوة)، ثم غبن عن المجلس تدريجياً كما يبين الجدول التالي[40]:

نموذج المجلس المحلي لمدينة إدلب يعكس الغياب التدريجي لمشاركة المرأة			
التاريخ	عدد كل الأعضاء	عدد النساء	النسبة
تشرين الأول 2012	20	5	25%
2 شباط 2013	29	3	10.34%
21 تموز 2014	25	0	-

3- محدودية المشاركة السياسية للنساء في سورية:

تسهم العلاقات والمؤسسات السياسية، والعوامل الاقتصادية المتعلقة بالدخل والثروة، والعوامل الاجتماعية، كمكانة الفرد ووضعه الاجتماعي، والجنس والسن والمهنة ومستوى التعليم ومعدل التحضر، والعوامل النفسية كالثقة بالنظام السياسي والاغتراب والإيمان بالقدرة والكفاءة والفاعلية، بنوع وحدود وفاعلية المشاركة السياسية[41]. وفي الوقت الذي تسجل فيه المنطقة العربية أقل مشاركة للنساء في الحياة السياسية على مستوى العالم، تبرز جهود بعض البلاد العربية لتضمين المساواة بين الجنسين في الدساتير والسياسات والكوتا، إلا أن ذلك يعتبر الاستثناء وليس القاعدة[42].

يمكن إجمال العوامل التي حددت المشاركة السياسية للنساء في سوريا، بشكل عام بالعنف الدموي والترهيبي الذي مارسه النظام على المدنيين/ات سواء خلال الثورة أو قبلها، وسعي القوى العسكرية الأيديولوجية للهيمنة على الثورة، وتهميش وتصفية الفصائل العسكرية التي شكلها العسكريون المنشقون/ وإقصاء النساء وتهميشهن، وتعزيز

[38] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق، ص 53.

[39] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق، ص 96.

[40] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق، ص 45.

[41] حسين علوان البيج، 2020، مرجع سابق، ص - ص 45 - 46.

[42] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، د.ت.ن، مرجع سابق،

الثقافة التقليدية التي تكرس التمييز واللامساواة على أساس النوع الاجتماعي، وبعدها سيطرة القوى المتطرفة الجهادية، وفرض القيود على حرية النساء في العمل والتعليم والتنقل والملبس، وبنية الهيئات السياسية المعارضة التي تشكلت، ونظر النساء إلى المشاركة السياسية كنوع من أنواع الترف لأنهن كنَ يتحملن عبئ الصراع المسلح بشكل مضاعف، والعنف الممنهج ضدهن، بكل أشكاله، الذي جعل أجسادهن وسيلة للانتقام. أيضاً كان لقبول النساء بدور الظل نتيجة للضغوطات المجتمعية دور في تسهيل استبعادهن، وتجاهل الدول المانحة الداعمة لتغييب النساء[43]. بالإضافة إلى خذلان المجتمع الدولي لتطلعات الشعب السوري، وحالة التخوين والتشهير التي تتعرض لها المعارضة، وبؤس أداء القوى السياسية وممارساتها غير الديمقراطية، وتشتتها، وضعف الخبرة[44]. كذلك الأمر كان للعادات والتقاليد، والفقر، والنزوح والحرب، وضعف تغطية تكاليف مشاركة النساء السياسية، وعدم الاستقلال المادي لهن، وعدم وجود قوانين استثمارية تشجعهن على الانخراط بالأعمال الاقتصادية، وقلة فرص العمل، وضعف الاطلاع على القوانين الخاصة بالمشاركة السياسية، وعدم تطبيق نظام الكوتا، وضعف الأطراف التي تطالب بجندرة الدستور والقانون لعدم وجود نساء عند صياغته[45]؛ كل ذلك لعب دوراً في إقصاء والحد من المشاركة السياسية للنساء، فضلاً عن تنازل العلمانيون/ات للإسلاميين/ت خلال السنوات الماضية، عند انعقاد التحالفات أو المؤتمرات السياسية التي تحوي طيفاً واسعاً للمعارضة، من أجل إرضاء الجميع والحفاظ على التوازنات، وبالتالي كانت الضحية عموماً هي حقوق النساء[46].

الإطار التنفيذي:

1- تصميم الأدوات وإجراءات سحب العينة وجمع البيانات:

تم تصميم استطلاع أولي، هدفه التعرف على الناشطات والمشاركات سياسياً، واللاتي يرغبن بمشاركة تجاربهن السياسية وأثر العنف عليهن، وطرح رابط الاستطلاع بتاريخ 7 شباط على الصفحة الرسمية للمنظمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وبشكل فردي وضمن المجموعات، فتم تسجيل 85 استجابة بحلول يوم 12 شباط. ثم جرى نخب الإجابات ورشحت 20 مستجيبة لإجراء المقابلات معهن. وفي ذات الوقت تم حصر عدد من النساء والرجال اللاتي/اللذين كن/كانوا على اطلاع وخبرة بالمشاركات السياسية في محافظة إدلب سواء أكنّ/أكانوا في الداخل السوري أم في تركيا من أجل تنفيذ جلسات النقاش المركزة وإرسال الاستجواب لهن/م.

[43] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق، ص - ص 45 - 48.

[44] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق، ص - ص 140 - 141.

[45] عليا أحمد، 2021، مرجع سابق، ص 37.

[46] د. لمى قنوت، كانون الأول، 2016، مرجع سابق، ص 48.

كجزء من التنفيذ الميداني، كان هناك مجموعة من الجلسات التدريبية لفريق جامعات البيانات تتضمن مهارات إجراء المقابلة عبر الهاتف، مهارات الاستماع الفعال، مهارات التواصل، الإسعاف النفسي الأولي عبر الهاتف، وجرى وضع خطة تلقف ومتابعة احتياطية عبر التواصل مع عدد من المنظمات المتخصصة بمتابعة الناجيات من العنف في محافظة إدلب ، تحسباً لمصادفة أي حالة طارئة قد تترافق مع جامعات البيانات، علماً أنه وبالتعاون مع الجامعات تم وضع خطة متابعة للجمع زمنياً للتواصل مع المستجيبات من أجل تهيئة أخصائية نفسية عند اللزوم للتدخل الفوري، كمان أن هناك إجراءات تم الاتفاق عليها عند مصادفة حالة من هذا النوع، كعلامات تدل على التأثر، وكيفية تهدئة المستجيبة، والتطمين والاطمئنان عليها، وإدخال الأخصائية النفسية قبل الانسحاب.

بدأ إجراء المقابلات من تاريخ ١٧ وحتى ٢٢ شباط /2022، تم تنفيذ 14 مقابلة مع ناشطات سياسات، عدى عن المقابلات التي لم يتم تضمينها في التحليل لعدم توفر المعايير المناسبة في المستجيبات، وبلغ عددها 13 مقابلة.

جلسات النقاش: تم تنفيذ جلسة نقاش مركزة بتاريخ ١٨ شباط/2022 وبحضور 9 مشاركات/ين، 4 ذكور و5 إناث.

الاستجوابات: تم إرسال عدد من الاستجوابات لعدد من الناشطات/ين من شمال غرب سورية ممن تقمن/يقيموا في تركيا وبلغ عددهن/م 7 مشاركين/ات، 4 إناث و3 ذكور.

2 - النتائج:

أ- مضمون المقابلات الفردية:

لم تختلف المشاركة السياسية حسب الفئة العمرية والتعليمية أو المستوى الاقتصادي أو كما هو شائع لكونها "أنثى"، فالنساء السوريات كنَ في متن الثورة فاعلات سياسياً وبجدارة بغض النظر عن أي اعتبارات فردية، لكن مشاركتهن عادت إلى ما كانت عليه قبل الثورة بعد سيطرة سلطات الأمر الواقع، وتفاوتت هذه المشاركة منذ انطلاقة ثورة آذار 2011 وحتى اليوم في شمال غرب سورية، حيث أكدت المقابلات التي تم إجراؤها على تنوع أدوار النساء ومشاركتهن سياسياً في الشأن العام، من التعبير سلمياً عن المطالب، بالمشاركة في المظاهرات وتنظيمها في المجتمع والشارع وحتى في المدارس، والوقوف وقفات احتجاجية للمطالبة بالإفراج عن كافة المعتقلين/ت السياسيين/ات، وحتى رمي الحجارة على المسيرات المؤيدة، ونزع الصور والرموز السياسية عن جدران المدارس والكتابة عليها، والمشاركة في الأعمال التطوعية كتقديم جلسات رفع الوعي السياسي والاجتماعي، والتوعية بالصحة النفسية وتقديم الدعم النفسي، وحضور تدريبات في التمكين السياسي والحقوقي والجندري وتقديمها، والمبادرات بدمج النساء وتفعيل مشاركتهن الاجتماعية. بعض المشاركات أخذت طابعاً مغايراً كإصدار مجلة سياسية توعوية والتواصل مع المعتقلين/ات السياسيين/ات السابقين/ات لنشر قصصهم/ن وتوزيع المنشورات أو كتابة اللوحات، والقيام بأعمال يدوية تحمل رموز الثورة، وحتى أن بعض الأمهات كنّ يدفعن بأولادهن وبناتهن إلى المظاهرات،

وينقلن ويزودن الناشطين/ات بالمعلومات الأمنية، ويؤمن الطعام لهم/ن ويقمن بإيوائهم/ن في المنزل. وبعضهن حاولن تأسيس أجسام ممثلة للنساء، ومثلن النساء في حركات سياسية نسوية، وفي الشؤون العامة والسياسية، وتنسيق الجلسات التشاورية حول الدستور وإعادة الإعمار والعدالة الانتقالية والعقد الاجتماعي.

إحدى المبحوثات قالت بأنها نظمت مظاهرة في "ساحة هنانو الكبيرة" عندما أتى وفد الجامعة العربية إلى المنطقة، وتعرضت ورفيقاتها لإطلاق الرصاص، وعندما هربت بعضهن، بقيت هي وبعض السيدات وهتفن بأنهن لن يركعن ولن يخفن ولن يسكتن، ونتيجة لهذا عادت بقية النساء للمظاهرة، فهجم عليهن الأمن لتفرقتهن، واعتقل بعض الشبان وأصيب بعضهم/ن وقتها.

لكن بعد سيطرة سلطات الأمر الواقع على الأرض تراجعت المشاركة السياسية للنساء إلى نفس المستوى الذي كانت عليه قبل ثورة 2011.

أشارت المقابلات إلى أن أشكال العنف الممارس على النساء نتيجة هذه المشاركة تفاوت حسب مصدر العنف والجهة المعنفة، فمن جانب النظام تدرج العنف من المضايقات على الحواجز نتيجةً للانتماء لمنطقة معينة والسؤال عن الأسماء وتفتيش الأشياء الخاصة، كالحقيبة والهاتف الجوال، فالتهديد بالاعتقال والتوقيف

لبضع ساعات، إلى الطرد من العمل، والاستدعاء إلى فروع الأمن والإهانة، ومداهمة المنازل أو إحراقها، وإطلاق الرصاص والقنابل المسيلة للدموع على المظاهرات، حتى لو كانت مظاهرات طلاب وطالبات مدارس، وذكرت بعض السيدات تعرض بعضهن/م لإصابات بالأعيرة النارية أدت لبتر الأعضاء أو ترك ندوب أو حتى استشهاد أخريات كن معهن. وللاعتقال حكاية أخرى نسمعها من مناضلات خضن تجارب شخصية يروين تعرضهن للانتهاكات، فتقول إحداهن:

"تعرضتُ أثناء اعتقالي على خلفية المشاركة بالحراك الثوري في سوريا للضرب بالكبل الرباعي، والدولاب وغيرها من وسائل العنف، والعنف اللفظي غير الأخلاقي "

لعل الأشد قسوة هو العنف النفسي وإبقائهن بحالة من الخوف والترقب والقلق من القادم واللا_يقين، والشعور بأن الأفق مسدود، واعتقال الأبناء واستشهادهم/ن في المعتقلات. ثم يأتي المجتمع ليكمل ما بدأه النظام، فيمارس عنفه الإلكتروني من خلال حملات السخرية والإساءة والتعدي عبر مواقع التواصل الاجتماعي ليستهدف فريق عمل نسائي ما. كما أننا قد نجد أباً يمنع ابنته إكمال تعليمها و من المشاركة السياسية بضربها وحبسها وحرمانها من الخروج ، بالإضافة للعنف اللفظي من الزوج والأهل كالسخرية والتهديد والحرمان الاقتصادي، وخسارة الأصدقاء والصديقات نتيجة المواقف السياسية.

إذا ما استثنينا ممارسات النظام العنيفة رداً على المشاركة السياسية، لأنه يشمل النساء والرجال بها، على اعتبار أنه يقابل المطالبة بالحرية بالعنف كدولة استبداد، لكون الحرية من المحرمات على الشعب وليست من حقه، حسب وجه نظر النظام، وليحافظ على بقائه ووجوده ومصالحه، نلاحظ وجود إشارات واضحة لأن ما تتعرض له النساء في شمال غرب سورية من عنف نتيجة مشاركتهن السياسية، نابع من صورة نمطية لهن و أدوارهن في المجتمع كإناث، فالمجتمع كان يقابل مظاهرات الطلابية بشكل سلبي لأن بها إناث، وتنظمها إناث! كما منعهن من المشاركة في المجالس المحلية "**لأنهن نساء لا يمكنهن القيام بأعباء الرجال**"، وقرر بأنه لا يحق لهن العمل بالشأن العام، و بذلك يتماهى مع نظرة العائلة التي تحجم النساء و تنظر لهن نظرة تقليدية تقلل من أدوراهن وإمكاناتهن و يصبح من المتوقع أن نسمع مثلاً:

"المرأة تبقى امرأة، لن ينفعها عملها وكلامها في السياسة، والبنت لبيت زوجها وليس للتعبير عن رأيها في السياسة"

وربما لمست بعضهن ما هو أبعد من ترديد ببغائي لثقافة سائدة، و هو "**الخوف من إثباتهن لذواتهن وتمردهن على العرف السائد**"، وهو ما سيثير كلام المجتمع و وصم عائلاتهن. وفي ذات الوقت كانت هناك ممارسات نابعة من الخوف على الفتيات و سردية "**نعرف ما هو الأفضل لكِ**" مثلما فعل مدير مدرسة حينما دب الذعر في قلوب الفتيات عبر الضرب إن خرجن في المظاهرات، خوفاً عليهن من الاعتقال.

في محاولة للتعرف على آليات العنف التي يتم اتباعها للحد من مشاركة النساء سياسياً، تبين أن استخدام العنف يبدأ من الدوائر المحيطة ، فالمجتمع بما فيه الأسرة يقوم "**بزرع الوهم في رؤوس النساء بأن ما يحق للرجال لا يحق لهن، وأن ما يمكن للرجال القيام به لا يمكن للنساء فعله**" أو أنهن دون المستوى في الأداء، ويتم استخدام تحريض الأب أو الزوج أو الأخ عليهن، فيصل الأمر إلى الحرمان من الخروج وإكمال التعليم أو من المصروف الشخصي، أو الضرب، أما في المؤسسات فيبلغ الأمر إلى المنع من المشاركة السياسية بالتوقيع على أوراق تعهد، أو الطرد من العمل، أو تشكيل مجموعات لمحاربتهن أو التعامل بطرق ملتوية ومتآمرة لتحييدهن، أو التضيق على وجودهن من خلال "**الحد من الفرص وأماكن مشاركتهن**". وبالعودة إلى المجتمع وتعامله مع العائدات من المعتقلات فمن الملاحظ بأنه لم يكن حاضناً وداعماً لهن بالشكل المطلوب - رغم وجود استثناءات - بل لعب دوراً سلبياً في الكثير من الأحيان من خلال الوصم وعدم الترحيب أو التقبل أو التجاهل والتقليل مما قدمنه.

كما لم يمنع استخدام النظام للعنف الممنهج من استمرار المشاركة النسائية سراً وعلناً، بل زاد من إصرار النساء على المشاركة وحولهن ذاك العنف إلى مدافعات عن قضية أصيلة، تناضلن من أجلها، وتأتي بحيوات متجددة لهن، تناغماً مع تعبير إحدى الناجيات من الاعتقال:

"في كل مرة أتعرض فيها للموت أولد من جديد"

وفي سياق متصل، فإن العنف الممارس من قبل الأهل والأقارب تجاه الناجيات من الاعتقال، كان له دورٌ في الحد من مشاركتهن الثقافية والمدنية والاجتماعية إلى حد ما، كما ترك آثاره النفسية والاجتماعية عليهن، إمّا على شخصياتهن أو أوضاعهن النفسية، كالاكتئاب والعزلة الاجتماعية، أو ظروفهن الاقتصادية التي تدهورت نتيجة فصلهن من أعمالهن أو حرمانهن من المردود المادي العائلي.

من خلال المقابلات مع المبحوثات، كان من السهل ملاحظة العقبات التي تعيق النساء وتحد من مشاركتهن سياسياً، بحيث كان خوف بعض النساء أنفسهن أحدها.

خلال النقاش قالت بعض المشاركات: "**إن خوف المرأة من المجتمع ومواجهة ثقافته وتعرضها للتنمر والإساءة يمنعها من المشاركة السياسية وحتى من الاهتمام بها**". هذا ينقلنا إلى النقطة الثانية التي طرحتها المبحوثات بأن معظم النساء لديهن "**ضعف بالوعي السياسي والحقوقي**" نتيجة الفجوة المعرفية الجندرية، و عدم قدرة العديد من النساء على الوصول إلى مصادر تلك المعرفة خلال تاريخ سوريا المعاصر، بحيث اقتصر النشاط الحقوقي و السياسي على الإطارات الضيقة المحفوفة بشبح الاعتقال و التي اتخذت إما من المقرات السرية أو من البيوت ملاذاً للنقاش، الأمر الذي لم يكن متاحاً للكثير من النساء. و على صعيد آخر، فإن ما يصعّب القدرة على المشاركة كما رأت المبحوثات، هو أن النساء "**لسن مستقلات بقرارهن**" نتيجة وصاية الرجل، بالإضافة إلى فقد الأهل والمعيلين/ات والداعمين/ات لقرارهن، "**وعدم وجود مصدر للدخل بشكل ثابت**"، ونظرة المجتمع السلبية "التي لا ترحم" لمن يشاركن سياسياً، خصوصاً إن كانت مستقلة، لا تتبع اقتصادياً لرجل "أب، أخ، زوج، ابن" يحميها وينفق عليها، مروراً بقلة الوعي المجتمعي بقدرات النساء، وغياب الدعم اجتماعياً ومؤسساتياً، حتى أصبح من غير المستغرب أن نرى بأن السياسات الجندرية (إن وجدت) في منظمات المجتمع المدني التي حلت مكان المؤسسات "**تبقى على الورق ومعطلة**"، خصوصاً بظل سيطرة سلطات الأمر الواقع.

ومما لا يمكن إنكاره بأن الوضع الاقتصادي السيء وتغول تجار الحروب حدّا من المشاركة السياسية للنساء، بحيث أصبح العمل السياسي رفاهية أمام هموم النساء بتأمين مقومات الحياة الأساسية. وفي ذات الوقت لم تكن بيئة العمل السياسي آمنة للنساء، نتيجة عدم وجود آليات حماية لهن، على كافة الصعد، ابتداءً من الإقصاء الداخلي لهن في مفاصل العمل السياسي وليس انتهاءً بحملات التشويه السيبرانية الممنهجة ضد النساء السياسيات.

لعل أولى الخطوات للخروج من عنق الزجاجة، هي توعية النساء بالمشاركة السياسة والحقوق في الترشح والتصويت والتعبير، وعدم انتظار التغيير من الخارج، بل صنع التغيير، و المناصرة من أجل إعلام رسمي أو غير رسمي، داعمٍ لنضال النساء في سبيل تحصيل حقوقهن، و اطلاع النساء على تجارب بقية النساء للتعلم منها، "**وفتح قنوات**

تواصل بين النساء الفاعلات في الخارج والداخل"، وإطلاق منصات خاصة بمشاركة النساء سياسياً، وسن السياسات المنصفة وتطبيقها شكلاً ومضموناً.

ب- مضمون جلسة النقاش المركزة:

اعتبر/ت بعض من كان في جلسة النقاش المركزة بأن للنساء دوراً فاعلاً وهاماً في العمل السياسي وحضوراً قوياً في المشاركة السياسية منذ بداية الثورة، ثم تراجع دورهن في ظل العسكرة، وبعضهن حالياً منكفئات، تقتصر مشاركتهن على تجمعات سياسية محدودة. لكن الانسحاب من الميدان السياسي، رافقه طرداً تزايدٌ بتواجد النساء ضمن منظمات المجتمع المدني. بينما رأى بعض المشاركين/ات بأن غياب المشاركة السياسية للنساء هو جزء من كل، و مرتبط بغياب المشاركة السياسة للمجتمع عموماً، وأضاف البعض أن هذه المشاركات هي حالات لا ترق لأن تكون تنظيماً إدارياً ممنهجاً، "**فبعد عام 2015 و بعد قرار 2254 أصبحت هناك آليات توجيه لتضمن مشاركة النساء في المسار السياسي، كما رأينا في المجتمع المدني زيادة في نسبة النساء إلى 50%**"، لكن هذا لا يمنع بأن جزءاً منهن تتم دعوتهن ليكن "**إكسسوار**" أي كعنصر تجميلي غير أساسي، و حينما تدأب بعضهن على المشاركة كلاعبات أساسيات ، يواجهن تحديات من المحيط الاجتماعي والمؤسساتي. و هذه التمثيل التجميلي ينسحب أيضاً على بعض المنظمات و المؤسسات التي تضع ضمن قوانينها سياسات وبنود لضمان مشاركة النساء، الأمر الذي اعترضت عليه بعض المشاركات، لإيمانهن بأن المشاركة العادلة للنساء حتى في مراكز صنع القرار أمر بدهي لا يحتاج لقرار.

"من حق النساء أن يشاركن ولكن ليس كجسم بعيد عن المجتمع، هنّ جزء من هذا المجتمع ومن حقهن أن يشاركن في أي كيان أو جسم سياسي كان".

تخلل النقاش الإشارة إلى أن النظام السوري و سلطات الأمر الواقع، استهدفوا الفتيات والنساء للضغط أو لإذلال المجتمع والمعارضين بالتهديد أحياناً والاعتداء أحياناً أخرى.

"إن دافع الخوف على النساء بالنظر لهن على أنهن "ضلع قاصر"، والخوف من الاعتقال والتعرض للتحرش وحتى من الموت، يمنع النساء ويبعدهن عن المشاركة السياسية، ويجعلهن يتجهن إلى مجال التعليم والطبابة كما أن النظام السوري المتمثل بالحكومة السورية يلعب دوراً كبيراً بتعنيف النساء المشاركات وفي الوقت نفسه المجتمع، وبمجرد العودة إلى المجتمع يصبح هناك (وصمة مجتمعية) ستر افق الناجيات كونهن معتقلات سابقات عند النظام مما قد يؤدي إلى عنف مضاعف، ويعزلهن عن الأنشطة المجتمعية. هذا يحد وبشكل كبير من مشاركتهن".

بينما يرى البعض أنه لا يوجد تعنيف من القوى المسيطرة في المنطقة إنما: "**التعنيف فقط من المجتمع ومن العادات والتقاليد التي لم يتم التخلص منها إلى الآن**"، **كما** ميّز البعض الفروقات المناطقية الثقافية:

"هناك بعض المناطق فيها تشديد كبير تعدم مشاركة النساء في الحياة المجتمعية والسياسية. لو تحدثنا عن الشق الغربي في ريف دمشق في بداية الثورة كان هناك مشاركة قوية وفاعلة للنساء، ولكن بسبب انتقالنا من بيئة إلى أخرى (تهجيرنا) من مجتمع منفتح نوعاً ما إلى مجتمع قد يكون فيه تشديد، غاب النشاط السياسي للنساء اللواتي كنّ فاعلات في مناطقهن وكان لهن تأثير كبير".

وكما بات معروفاً، أن أهم العقبات أمام مشاركة النساء هي: العدائية الذكورية تجاه النساء العاملات في الشأن السياسي والإساءة المقصودة لسمعتهن أو حتى سمعة عائلاتهن"، والمحاصصات داخل التركيبات السياسية، والوضع الاقتصادي المتردي، وعدم توفر فرص العمل والدخل للنساء، خاصة وأنهن معيلات، وضعف الممارسة السياسية عند السوريين/ات كنتيجة للسلطة الشمولية، و الفجوة المعرفية في تكنولوجيا التواصل، و ضيق خيارات وأقنية المشاركة والحوار وتبادل المعلومات في السياق السياسي ممثلاً بعدم وجود أحزاب سياسية، وضعف التنسيق والتشبيك بين الأجسام السياسية للمعارضة، و القاعدة الشعبية.

حسب رأي بعض المشاركين/ات بأن النساء تحملن أعباء كثيرة في حيواتهن اليومية "التقليدية"، وبالتالي من الصعب عليهن حمل أعباء العمل والمشاركة السياسية، لأنهن لسن متفرغات بشكل كامل.

"النساء مضطرات للقيام بأعمال المنزل بالإضافة لذلك القيام بالعمل السياسي"، كما أن الثقافة السائدة تعتبرهن "ما بيفهموا بالسياسة" و"التهميش (تهميش المرأة) هو موضوع كبير ومقصود، كما أنه هناك هيئات سياسية لم تتواجد فيها أي مشاركة نسائية، والعقلية السائدة عند البعض تؤمن بأن النساء غير مفيدات وغير فاعلات في أماكن صنع القرار، وهو عمل تطوعي غير مأجور".

وفي ذات الوقت فإن هناك خوفاً عاماً لدى المجتمع من اعتقال النساء إن شاركن سياسياً، قلقاً مما سيتعرضن له في المعتقل، وتفادياً للوصمة التي ستلحق بهن وبعائلاتهن بعد خروجهن من المعتقل، "**للأسف ليس الخوف محصور في النساء فقط، هناك نشطاء كثيرين يبتعدون عن العمل نتيجة الخوف، فالحل السياسي ليس بأيدي السوريين إنما هو قرارات دولية**"، وحتى أن المجتمع لم يبد التضامن المطلوب مع الناجيات من الاعتقال، وهو ما سبب حاجزاً أمام مزيد من المشاركة السياسية. اعتبر بعض المشاركين/ات أن دور النساء "خافت" في المشاركة السياسية اليوم، وهن لا يشاركن بالشكل المحق، وهذا ما عزاه أخرون إلى تشدد المجتمع المضيف على عكس المجتمع الذي كن/كانوا فيه كونهن/م لاجئات/ون في محافظة إدلب، وهو ما يفسر أن غالبية المشاركة السياسية هي لنساء من خارج المجتمع المحلي "وافدات".

ت- مضمون الاستجوابات:

شاركت النساء في شمال غرب سورية سياسياً منذ بداية الثورة، وبعد العسكرة تراجعت مشاركتهن، وكانت تلك المشاركة خجولة، مثل حضور الدورات والورشات والمشاركة في النقاشات العامة وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، وفي المظاهرات وهيئات التنسيق والتنسيقيات، والائتلاف، والمجالس المحلية ومكاتب المرأة والطفل، في فترة محددة دون القدرة على صنع القرار. و في خضم النقاش عن العنف و ارتباطه بالمشاركة السياسية للنساء، اختلفت الآراء حول تعرضهن للعنف بين ناكر/ة لحدوثه، وبين معايش/ة أو متعرض/ة له كالنقد على مواقع التواصل الاجتماعي بناء على جنسهن و كونهن متواجدات في مراكز صنع القرار، أو ضغوط المجتمع على من تترشح لمنصب معين.

و بالعودة لبداية الثورة السورية، فقد كان خوف النساء من اعتقال النظام أو المضايقات أو الاساءة لسمعتهن من قبل مجتمعاتهن وعدم تلقيهن الدعم من قبل العائلة أو الأصدقاء سبباً في امتناعهن عن المشاركة السياسية، ثم "**كانت سلطة الأمر الواقع والفصائل المسيطرة على المنطقة السبب الرئيسي في امتناعهن عن المشاركة السياسية بسبب تعرضهن للتهديد أو تشويه سمعتهن**"، علماً بأن هناك حالات فردية كسرن حاجز الخوف ونالهن ما نالهن من التعنيف، رغم قناعتهن بعدم الجدوى من المسار السياسي، و رزوحهن تحت وضع اقتصادي مترد، وفقدهن للمعيل، و للإطار الاجتماعي.

كانت الآلية المتبعة في ممارسة العنف ضد النساء لمنعهن من المشاركة سياسياً هي: "**التشويه المتعمد لسمعتهن والضغط عليهن من قبل العائلة، في حال لم ترضخن لتهديدات القوى المسيطرة بالمنطقة، بالإضافة لمحاولات الجهات الدينية ثني النساء عن المشاركة السياسية بحجة أن هذا المجال حكر على الرجال**"، وتهميشهن وتجهيلهن وإهمالهن سياسياً، وحتى الفساد والضغط سياسياً لتحييدهن، كما وردت آراء أخرى تعتبر أن الموضوع يعزى للثقافة الذكورية وليس ناتجاً عن خطة ممنهجة.

كذلك تباينت الإجابات بي المجيبين/ات حول كون هذا العنف الممارس على النساء سببه بأنهن إناث، أي تبعاً لجنسهن، فقالت إحدى المجيبات: "**نعم تتعرض النساء للعنف السياسي بالدرجة الأولى فقط لكونهن نساء**"، لأن سمعتهن وعدم المساس بشرفهن من أولوياتهن وسط البيئة التي تعشن بها، إذاً فهو عنف مبني على أساس كونهن إناث، والنساء اللواتي يخرجن من المعتقل يوصمن ويتعرضن للتمييز السلبي من المجتمع، على عكس الرجال الذين يعاملون معاملة الأبطال. كما أن: "**الرجال السياسيين كانوا يصرون على تحجيم دور النساء في حال مشاركتهن**" لأن "**الوضع الأمني غير مستقر**" **وبالتالي**، حسب الموروث الاجتماعي يتم فرض الحماية الأبوية على النساء.

أمّا البعض الآخر فلم ير علاقة مباشرة بذلك بالأمر، بل يعود حسب رأيهم إلى "**عدم رغبتهن** (أي النساء) **وعدم اهتمامهن بذلك**"، فغالبية النساء لا يمتلكن الدوافع ولا تعتبرنها ضمن أولوياتهن وربما يعود ذلك إلى ضيق

مساحات الحريات لدرجة لم تعتد تجد النساء لهن مكاناً بها، و غياب المنظومة القانونية التي تحميهن ما انعكس على طبيعة مشاركتهن و توجهاتهن.

توافقت الإجابات بأن المنطقة، أي محافظة إدلب شهدت مؤخراً "**تطوراً ملحوظاً في رغبة النساء بالمشاركة السياسية، من خلال حضورهن للورشات التدريبية المتعلقة بالسياسة، ومحاولتهن إبداء آرائهن في القضايا السياسية، ومحاولة الوصول لمراكز صنع القرار أو المشاركة في صنعه بالرغم من المضايقات التي تتعرضن لها**"، و لكن بقيت هذه الظاهرة المستحدثة حكراً على النخبة من النساء في شمال غرب سورية.

- وكما بات معروفاً، أن أهم العقبات أمام مشاركة النساء هي: **العدائية الذكورية تجاه النساء العاملات في الشأن السياسي والإساءة المقصودة لسمعة النساء أو حتى سمعة عائلتهن**"؛ والفساد داخل التركيبات السياسية، والوضع الاقتصادي المتردي، وعدم توفر فرص العمل والدخل للمرأة خاصة وأنهن معيلات؛ وضعف خبرة النساء بشكل عام في السياسية والتكنولوجيا للتواصل، ضيق خيارات وأقنية المشاركة والحوار وتبادل المعلومات في السياق السياسي فلا يوجد أحزاب سياسية، وضعف التنسيق والتشبيك بين الأجسام السياسية للمعارضة، وأبناء المنطقة.

التوصيات:

- بناءً على اختلاف المواقف حول مشاركة النساء السوريات في شمال غرب سورية سياسياً، بين من اعتبرها مشاركة خجولة وفردية وبين من اعتبرها مؤطرة ومنظّمة، نجد أنه من الضروري تنفيذ أبحاث توثيقية وأرشفة هذه المشاركات.
- دلت الدراسة البحثية أن المشاركة السياسية للنساء في شمال غرب سورية عادت بعد سيطرة سلطات الأمر الواقع إلى ذات الحالة التي كانت عليها قبل الثورة، أي في عهد النظام السوري، وهو ما يجب التركيز عليه والتوصل إلى وضع آلية لتغيير الظروف نحو زيادة المشاركة من خلال إزاحة العقبات أو تليينها سواء كانت فكرية أم اجتماعية، و قد يكون التواصل مع القيادات المجتمعية كرجال الدين مثلاً أحد أهم هذه الآليات لأنهم عنصر ضاغط و مؤثر.
- ظهر واضحاً أن هناك خوف من وعي النساء السياسي ومحاربة له من خلال خلق الوهم بأن الحق بالمشاركة في الشأن العام هي من حق الرجال فقط، وأن النساء غير قادرات على هذه الأعباء، ويرجع ذلك إلى التخوف من مطالبتهن بحقوقهن وتغيير مفاهيم العلاقة مع الرجل من علاقة السيد والتابع إلى علاقة الند بالند، وبالتالي اقتسام الحقوق معه، وهو ما يجب العمل عليه من خلال نشر ثقافة الحقوق المتساوية والعلاقة التنافسية الصحية بين النساء و الرجال بكونهن/م مواطنين/ات و لا بد أن يعملن سويةً من أجل بناء مجتمع واع و عادل.
- هناك آلية يمارسها المجتمع بطريقة تلقائية ويستغلها النظام بطريقة ممنهجة، فالمجتمع يوسم سلباً النساء المشاركات سياسياً، والنظام يستغل هذه الوصمة، من خلال القيام بممارسات تكرسها، وهو ما يزيد الضغط الاجتماعي الممارس على النساء للحد من المشاركة. هذا التحالف، قد يبدو بريئاً من طرف المجتمع، المعارض برمته للنظام السوري، لكنه ليس كذلك بالنسبة للنظام، فلا بد من توعية المجتمع بمساهمته غير المباشرة في تطبيق أجندات النظام الذي يعارضوه أصلاً.
- لا يمكن أن يكون هناك تغيير في المشاركة السياسية للنساء فقط من خلال الدعم والمناصرة الخارجية بل لا بد من إنشاء شبكات اجتماعية تضم قادة اجتماعيون/ات وأصحاب قرار ومكانة من النساء والرجال ليمارسوا/ن دور الضغط وبالتالي الوصول إلى تحصيل حقوق يمكن من خلالها التحرك وزيادة المشاركة والتمثيل النسائي و النسوي في المجتمع.
- إن العقبات المادية تؤخر من المشاركة السياسية للنساء لأن تحملهن لأعباء المنزل بالإضافة إلى مشاركتهن السياسية بدون مردود مادي يشكل حملاً ثقيلاً عليهن خصوصاً مع عدم وجود مصادر للدخل، وبالتالي كان لا بدَّ من تقييم وضع المشاركات وتخصيص تعويض مادي لهذه المشاركات.

- كما أن التوعية السياسية هي أمر مفروغ منه، لأن الجهل بالمشاركة السياسية هو واحد من العقبات التي يجب التغلب عليها، وبالنهاية لا يجب اعتبار أن العمل السياسي مفروض على كل النساء فلطالما كان العمل السياسي "اهتمام" بالدرجة الأولى.
- خلال جائحة كورونا وإتاحة المجال للسوريين/ات في المشاركة بالاجتماعات السياسية من خلال المنصات عبر الانترنت، كان ذلك فرصة مهمة للنساء، حيث شاركت العديد من النساء بالمؤتمرات وجلسات النقاش العابرة للجغرافيا، لكن كان التحدي هو ضعف المعرفة التقنية الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار و العمل على تلافيه من خلال زيادة المعرفة الرقمية للنساء في شمال غرب سورية.

مُلحقات البحث

أ- أداة حصر العينة:

تقوم منظمة عدل وتمكين بإجراء استطلاع مسحي بهدف التعرف على الناشطات في الشأن العام، في شمال غرب سورية، والتواصل معهن، فإن كنتِ من مدينة إدلب أو ريفها، أو ممن سكن فيها بأي صفة كانت، وكان لديكِ مشاركة ما، وكان عمرك فوق 18 عاماً، نرجوا منكِ أن تتفضلي وتساعدينا بملء هذا الاستطلاع. وهو سيبقي هويتك سرية ولن يكشف عن أي معلومة خاصة بك.

1. هل كان لديك أي مشاركة فيما يلي: مظاهرة - تجمع مجتمع مدني - تجمع سياسي - حزب أو تنظيم سياسي -جمعيات أو تجمعات مدنية خيرية - نقابات - ترشيح إلى منصب إداري أو سياسي - تصويت على منصب إداري أو سياسي - تعبير عن الرأي السياسي في الاجتماعات التي تهتم بالشأن العام - التعبير عن الرأي السياسي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي - اهتمام ومتابعة الأخبار والقرارات السياسية - اهتمام بتيار سياسي أو أفكار سياسية معينة - أية مشاركات أخرى تتعلق بالشأن العام.

نعم - إلى حد ما - لا - أرفض الإجابة.

إن كان نعم أو نعم إلى حد ما يتم الانتقال إلى السؤال التالي:	إن كان لا أو أرفض الإجابة يتم الانتقال إلى السؤال التالي:
2. هل تعرضتِ لأي شكل من أشكال العنف بسبب مشاركتك هذه؟ لا - نعم - نعم إلى حد ما - أرفض الإجابة	2. هل كان خوفك من التعرض أو تعرضك لأي شكل من أشكال العنف سببا في منعك من المشاركة؟ لا - نعم - نعم إلى حد ما - لم يكن لدي أي اهتمام - أرفض الإجابة

3. **هل تودين أن تشاركي قصتك معنا؟ ونحن نتعهد لك أن تبقى مشاركتك معنا وكل المعلومات الواردة سرية لن يعرف بها أحد.**

نعم - لا - أحتاج لمزيد من التطمين أولا.

4. **إن كان نعم يرجى مشاركتنا برقم و اتساب لتقوم إحدى باحثاتنا بالتواصل معك؟**
5. **السكن:**

مدينة إدلب - ريف إدلب - لست من إدلب وأسكن في المدينة - لست من إدلب وأسكن في ريفها.

6. **التعليم:**

أعرف القراءة والكتابة - ابتدائية - اعدادية - ثانوية - معهد - جامعية - فوق الجامعية.

7. **العمر:**

من 18 إلى 22 - من 23 إلى 27 - من 28 إلى 32 - من 33 إلى 37 - من 38 إلى 42 - من 43 إلى 47 - من 48 إلى 52 - فوق 53

8. **العمل:**

ربة منزل - عمل خاص - موظفة في منظمة - عمل موسمي - لا أعمل - عمل مؤقت - أخرى تذكر

9. **معلومات أخرى تودين إضافتها؟**

رسالة تأكيد الاستلام: شكراً لك على هذه الثقة تم استلام الرد ونؤكد لك أن المعلومات ستبقى سرية.

ب- أداة المقابلة:

المعلومات الفردية:

السكن: مدينة إدلب - ريف إدلب - لست من إدلب وأسكن في المدينة - لست من إدلب وأسكن في ريفها.

التعليم: أعرف القراءة والكتابة - ابتدائية - اعدادية - ثانوية - معهد - جامعية - فوق الجامعية.

العمر: من 18 إلى 22 - من 23 إلى 27 - من 28 إلى 32 - من 33 إلى 37 - من 38 إلى 42 - من 43 إلى 47 - من 48 إلى 52 - فوق 53

العمل: ربة منزل - عمل خاص - موظفة في منظمة - عمل موسمي - لا أعمل - عمل مؤقت - أخرى تذكر

الأسئلة العامة:

5. هل كان لديك أية مشاركة سياسية منذ عام 2011؟ نعم - لا - نوعاً ما - أتحفظ على الإجابة. **- إن كان الجواب لا أو أتحفظ على الإجابة: يتم الانتقال إلى السؤال 6 في العمود الثاني.** 6. ما هي هذه المشاركة؟ 7. هل تعرضتِ لأي شكل من أشكال العنف بسبب مشاركتك هذه؟ نعم - لا - نوعاً ما - أتحفظ على الإجابة. **- إن كان الجواب لا أو أتحفظ على الإجابة: يتم الانتقال إلى السؤال 8 في العمود الثاني.** 8. إن كان الجواب نعم أو نوعاً ما: ما هو شكل العنف؟ 9. ما هو السبب أو الدافع وراء تعرضك للعنف؟ 10. هل للأمر علاقة بكونك أنثى؟ 11. وضحي إجابتك أكثر؟ 12. من هي الجهة التي قامت بتعنيفك؟ 13. كيف تنظرين للمصدر المعنف لك؟ 14. هل كان تعرضك للعنف سبباً في: الاحجام عن المشاركة السياسية - دافعاً لمزيد من المشاركة السياسية - لم يؤثر على قراري - أرفض الإجابة - أخرى أذكريها 15. وضحي إجابتك أكثر: 16. ما هي العقبات التي منعتك أو تمنعك عن المشاركة السياسية؟ 17. ما هي العقبات التي منعت أو تمنع النساء من حولك عن المشاركة السياسية؟ 18. هل لديك أية إضافات؟	6. هل كان لديك رغبة في المشاركة السياسية؟ نعم - لا - نوعاً ما - أتحفظ عن الإجابة - ليس لدي أي اهتمام سياسي. **- إن كان الجواب لا أو أتحفظ عن الإجابة أو ليس لدي اهتمام سياسي: يتم إنهاء المقابلة.** 7. إن كان الجواب نعم أو نوعاً ما: هل يمكن أن توضحي إجابتك؟ بماذا كنت ترغبين؟ 8. هل شاهدت أي شكل من أشكال العنف بسبب المشاركة السياسية؟ نعم - لا - نوعاً ما - أتحفظ على الإجابة. **- إن كان الجواب لا أو أتحفظ على الإجابة: يتم إنهاء المقابلة.** 9. إن كان الجواب نعم أو نوعاً ما: هل كان لهذه المشاهدة أي أثر على رغبتك في المشاركة السياسية؟ نعم - لا - نوعاً ما - أتحفظ على الإجابة. **- إن كان الجواب لا أو أتحفظ على الإجابة: يتم إنهاء المقابلة.** 10. إن كان الجواب نعم: من هي الجهة التي قامت بالتعنيف؟ وضحي الموقف أكثر؟ 11. كيف تنظرين للمصدر الذي قام بالعنف؟ 12. هل كانت مشاهدتك للعنف سبباً في: الاحجام عن المشاركة السياسية - دافعاً لمزيد من المشاركة السياسية - لم يؤثر على قراري - أرفض الإجابة - أخرى أذكريها 13. وضحي إجابتك أكثر: 14. ما هي العقبات التي منعتك أو تمنعك عن المشاركة السياسية؟ 15. ما هي العقبات التي منعت أو تمنع النساء من حولك عن المشاركة السياسية؟ 16. هل لديك أية إضافات؟

ت- أداة وأسئلة جلسات النقاش المركزة:

أداة تدوين جلسة النقاش المركزة

الميسر/ة:		مساعد/ة الميسر/ة:	
تاريخ الجلسة:		عدد المشاركين/ات:	
عدد الإناث:		عدد الذكور:	
مكان الجلسة:		الظروف المحيطة:	

المحاور والأسئلة	المتحدث/ة	لغة الجسد - نبرة الصوت	ملخص الحديث	اقتباسات هامة
1. ما هو شكل المشاركة السياسية للمرأة التي عايشتموها في شمال غرب سورية منذ عام 2011؟				
2. هل لمستن تعرض النساء إلى أي شكل من أشكال العنف في شمال غرب سورية نتيجة لمشاركتهن السياسية؟				
3. هل يمكن أن يكون العنف الذي تشاهده أو شاهدته أو تتوقع أنها ستتعرض له المرأة في شمال غرب سورية دوراً في الاحجام عن مشاركتها سياسياً؟				
4. هل لمستن خطة ممنهجة لممارسة العنف اتجاه النساء المشاركات سياسياً أو لمنع النساء من المشاركة السياسية؟ ما هي الآليات المتبعة؟				
5. هل هناك علاقة بين كون المرأة أنثى وتعرضها للعنف إن هي شاركت سياسياً؟ كيف يرجى توضيح الآلية إن وجدت؟				
6. هل لمستن لدى النساء في شمال غرب سورية حالياً أي اهتمام في المشاركة السياسية عموماً؟ عللِ إجابتك:				
7. ما هي العوامل التي لمستنها وكانت معيقة لمشاركة النساء سياسياً في شمال غرب سورية؟				

ث- أداة الاستجواب:

تقوم منظمة عدل وتمكين بإجراء بحث ميداني عن العنف ضد النساء في شمال غرب سورية، وعلاقته بمحدودية مشاركتهن السياسية، وللوصول إلى بيانات من خبيرات/راء في هذا المجال نقوم بإرسال هذه الأسئلة للحصول على بعض المعلومات حول موضوع الدراسة! لذا نود منكن/م بصفتكن/م ناشطات/ين في المشاركة السياسية في إدلب وريفها أن تتفضلن/وا وتجبن/يبوا على هذه الأسئلة:

1. ما هو شكل المشاركة السياسية للنساء التي عايشتموها في شمال غرب سورية منذ عام 2011؟	
2. هل لمستن/م تعرض النساء إلى أي شكل من أشكال العنف في شمال غرب سورية نتيجة لمشاركتهن السياسية؟	
3. هل يمكن أن يكون العنف الذي تشاهدهُ أو شاهدتْه أو تتوقع أنها ستتعرض له النساء في شمال غرب سورية دوراً في الاحجام عن مشاركتها سياسياً؟ اشرح اجابتك/كِ! من هي الجهات، وما موقف المحيط من مشاركة المرأة؟	
4. هل لمستن/م خطة ممنهجة لممارسة العنف اتجاه النساء المشاركات سياسياً أو لمنع النساء من المشاركة السياسية؟ ما هي الآليات المتبعة؟	
5. هل هناك علاقة بين كون المرأة أنثى وتعرضها للعنف إن هي شاركت سياسياً؟ كيف يرجى توضيح الآلية إن وجدت؟	
6. هل لمستن/م لدى النساء في شمال غرب سورية حالياً أي اهتمام في المشاركة السياسية عموماً؟ يرجى تعليل الإجابة!	
7. ما هي العوامل التي لمستنها/موها وكانت معيقة لمشاركة المرأة سياسياً في شمال غرب سورية؟	

- عميق الشكر على تجاوبكن/م.

المراجع

1. الإسكوا، مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات واقتراحات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، E/ESCWA/ECW/2013/1 ، الأمم المتحدة، نيويورك، 22 كانون الثاني 2013.
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، قرار 104/48 ، https://www.ohchr.org/ ، 20 كانون الأول 1993.
3. الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تستعرض دور المرأة بعد الربيع العربي في تقرير ناقش نشاطها في الثورات العربية وتمثيلها الحكومي والبرلماني (1 من 2) باريس – الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة الوسط العدد 3486 – 23 مارس/ آذار 2012.
4. د. إيمان بيبرس، وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض وتنمية المرأة، http://www.parliament.gov.sy/ ، القاهرة مصر، د.ت.ن.
5. أ.د. حسين علوان البيج، المشاركة السياسية: الأهمية - الأنماط - الأبعاد، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، 2020.
6. رستم محمود، حقوق النساء في سوريا قبل وأثناء الثورة: الخطاب والواقع، لاهاي، مؤسسة التعاون الإنساني، 2014.
7. ريان محمد، سوريات معنَّفات في الشمال، مجلة العربي الجديد، العدد 1959، لندن، بريطانيا، https://www.alaraby.co.uk/، 12 كانون ثاني 2020.
8. سحر حويجة، أهمية المشاركة السياسية للمرأة، شبكة المرأة السورية، https://swnsyria.org/ ، 4 آب 2015.
9. سوريون من أجل الحقيقة، كيف يتم تكريس العنف ضد المرأة في سورية قانونيا ومجتمعيا، https://stj-sy.org/، تشرين الثاني 2021.
10. فريق التحرير، "اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة".. "الشبكة السورية" تصدر التقرير السنوي العاشر للانتهاكات بحق الإناث لسوريا، شبكة شام، http://www.shaam.org/، 25 تشرين أول 2021.
11. أ.د. كولفرني محمد، المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية، مركز دراسات الوحدة العربية، المرأة العربية: من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 70 ، الحمراء، بيروت، كانون الثاني، 2014.
12. د. لمى قنوت، المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش، اللوبي النسوي السوري، كانون الأول، 2016.
13. عليا أحمد، المعوقات التي تواجه النساء السوريات في المشاركة السياسية في ريف حلب الشمالي والشرقي، CCSD ، 2021.
14. محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/، 21 آب 2016.
15. مركز دراسات الوحدة العربية، المرأة العربية: من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 70 ، الحمراء، بيروت، كانون الثاني، 2014.
16. منظمة حقوق الإنسان، العنف ضد المرأة، WHO: سلسلة نشرات إعلامية حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، WWW.OHCHR.ORG.
17. د. نور أبو عصب، وزميلتها، ديناميات الجندر في المجتمع المدني السوري، IMPACT، برلين، آذار، 2019.
18. هاجر جمال وآخرون، أثر البُعد الثقافي علي المشاركة السياسية للمرأة: دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، المركز العربي للبحوث والدراسات، http://www.acrseg.org/، 2014 - 2019.
19. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، القيادة والمشاركة السياسية، https://arabstates.unwomen.org/، د.ت.ن
20. وضحة العثمان، دور المرأة السياسي في الربيع العربي (سوريا وتونس نموذجاً)، تجمع سوريات من أجل الديموقراطية، https://cswdsy.org/ ، مأخوذ عن مركز مينا للدراسات والأبحاث، https://mena-studies.org/، 28 كانون أول 2018.
21. Büyüktosunoğlu, T. “Selçuk ve Dicle Üniversitesi Öğrencilerinin Siyasal Katılma Davranışları Üzerine Uygulamalı Bir Çalışma”. Yüksek Lisans Tezi. Selçuk Üniversitesi, Konya, 2013.
22. Dr. Selçuk AKINCI, SİYASAL KATILIM DÜZEYLERİ ÜZERİNE BİR İNCELEME, Karadeniz Teknik Üniversitesi, SOSYAL BİLİMLER DERGİSİ , SAYI 7, selcuk.akinci@ktu.edu.tr , TRABZON , BAHAR, 2014.
23. Khasnabis C, Heinicke Motsch K, Achu K, et al., editors, Community-Based Rehabilitation: CBR Guidelines, https://www.ncbi.nlm.nih.gov/ ,Geneva: World Health Organization; 2010.

أنتِ و أنا، معاً نستطيع حينما نريد